

الطحاوي واما مشيئة العمد فهو ان يضربه بشي الغالب فيه الهلاك كقول القضا
والجرح الكبير والعصا الكبيرة وكوهه فاذا قتل منه فهو شبه العمد بالاجماع
واذا كان مع الضرب حتى ماتت فهو شبه العمد في حنيفة وعندهما هو عمد
ان هذا لفظ شرع الطحاوي التخيير اتفاقا في قوله لكونه ساعيا في الارض
بالفساد سيجي عند قوله واما يقتض بالسيوف في الماله الذي ياتي هذا
ان قاطع الطريق يقتل باي شي شاره الامام انتهى قوله فضيلة
هكذا هو في نسخ بالغا والذم في خط الشارح تفصيل فالحج والتمه قوله
سجع الاعراب في خط الشارح وفي بعض النسخ الاعراب فالحج والتمه
قوله ويترق في الماء وخنقه سباعا في حكم الخنق والتمه في المتن في
الباب الا في وجه الموقف انتهى وكتبه ما نصه قال الولولجي رحمه الله
في بيان من لم يجر جيل او سطح لم يقتض منه عندنا في حنيفة وعندهما الجرح
عمدا يقتض ان كان ذلك بحيث يقتل غالبا بحسب القصاص ويكون عمدا وان
كان لا يقتل غالبا لا يحسم القصاص ويكون خطأ العمد انتهى فرع
في سبيل السم ولو سقاه سباعا حتى ماتت فهذا على وجهين ان دفع اليه السم
اكله وبعده به فمات لا يحسم القصاص ولا العدة ويجس ويجز ولو وجده
اجرا لم يجز العدة على ما قلناه وان دفع اليه في شره فشربه ومات لا يحسم
العدة لانه شربه باختياره لان الرفع خدعة فلا يحسم الا العمد ولو استغفا
انتهى فاضى خان وفي الجرح لو تمطر وجلا والقاء في البحر فوسمه وقرق بما القا
تجبه العدة في قوله في حنيفة ولو سجع ساعيا شرع في فلا سبي عليه لانه يترق
بجرحه ويحي اوله بجره في الماء انتهى فاضى خان قوله لا يحسم القصاص ولا العدة
اي ويرشه انتهى طه بوجه قوله في المتن والخطا قال في شرح الطحاوي واما قتل
الخطا فهو ان يضمد ما جاحا ويصيب بظهوره انتهى اتفاقا في قوله خلافا لما لو يمد
بالضرب موصفا من حسده الى في الزخيرة تضدان يضرب برجل فاصابه بمنقه
مفوض وغيره العمود ولو اصابه منق حنيفة فهو خطأ قال صاحبه المحتسبي وهذا
تبيين ان تضمد القتل ليس بشرط كونه عمدا انتهى في قوله لطمت جارتني اي
من الاضداد انتهى فانه قوله فقال انفس بن الضمير عراض بن مالك انتهى
قوله الاتفا في قول باب القصاص فيما دون النفس انتهى

ما يوجب القود وما لا يوجب ما ذكر انواع القتل وهي خمسة
ومن حملتها العمد وقد يوجب العمد القصاص وقد لا يوجب شرع في بيان ذلك
انتهى اتفاقا في قوله في المتن بحسب القصاص يقتل كل محتوف الدم الخ قال الاتفا في
والاصل في بؤن القصاص الكتاب والسنة قال الامم عز وجل ومن قتل ظلوما فقد
جعلنا لولييه سلطانا السلطان القتل بولي قوله فلا يسره في القتل وقال
تعالى وقال تعالى ولستنا عليهم فيها ان النفس بالنفس وقال عز وجل يا ايها الذين امنوا

كتبه

كتب عليكم القصاص في القتلى وقال تعالى ولكم في القصاص حياة وقال صلى الله
عليه وسلم الجنود والابقاء بقره قال الامة ابن عبد الشكلا على الكليل الذي يركبه
فان لا يوجب القصاص لانا نقول موجه ذلك القصاص ايضا ولكن سقطت عن
الابوة وذلك عارض والخطا في الاصول في العوارض ولهذا كان الابن شهيدا
وان كان تجبه العدة لانه لا يتعلم ماله الشهرة ويصير في شرح الطحاوي في كتاب
الصلوة انتهى اتفاقا في كتابه على قوله محتوف الدم حنفا لانه منعه من ان يسقط
انتهى قوله في المتن ويقتل الجرحا والجرحا بالعدو قال قاضي خان عمه قتل عمدا بحسب
القصاص ويكون الاستبطا الى الموت ولو كان العمد بين رجلين او ثلاثة فلا بد من
الاستبطا اليهم جميعا لا يفر واحد منهم فان عفا احدهم سقطت حق الباقيين ما لا ياتي
العتبة كما سقطت في الجرحا الى العدة انتهى وكتبه ما نصه قال ابو الحسن الكرخي في
مختصره واخصه واجمع المسكونه على قتل الذكور بالانثى والانثى بالذكور وعلى قتل
العبد بالجرحه كعندنا بنقله النفس بالنفس واختلفوا في قتل الجرحا بالعبد
واجمع اصحابنا على قتل الجرحا بالعبد لعموم قوله النفس بالنفس ويترقه تعالى ويقتل
مظلموا فقد جعلنا لولييه سلطانا والسلطان الغدوا في هذا لفظ الكرخي انتهى اتفاقا
قوله وقاله الشافعي اي وما لك واحمد بن حنبل انتهى اتفاقا في فرع قال
قال في المنا والقصاص لا يقتل لانا نقتل قال ابن رشتا يعني من قتل
من علمه القصاص لا يقتل لمن له القصاص ويضمن عند الشافعي انتهى قال
في شرح المعنى السراج وانما يقيد ما في قاتل القاتل لا يقتل لولا القتل لانه
يضمن لولي القاتل العدة بان خطا ويقتض عدان كان عمدا كما في الكافي للحاكم
الشهيد انتهى قوله ولا يفر مستوفان في العمد لان العمد نفسا معصومة
على سبيل الاتفا في قوله حتى يبطل التصحيح بالزمن وبالجموع اي والصدور
بالاعين والاعمال الجاهل والشرك في الجاهل انتهى اتفاقا في قوله في المتن والمسلم
بالذم قال الكرخي في مختصره واجمع اصحابنا على قتل المسلم بالكاافر الذي لم يجر
بودي الجوزة ويترقى عليه حكمه المسلم وان لا يقتل مسلم الكافر غير ذم
وان كان مستأمنا في دار الاسلام وله عمدا وميثاق وهو ياتي على حكم دار الحرب
لا يتجرى عليه حكمه المسلم ان في هذا لفظه وقال مالكه والشافعي واحمد لا يقتل
مسلم بكافر انتهى اتفاقا في قوله لما روي الشعبي عن حنيفة كذا هو في نسخة قاضي
الهداية وكذا هو في نسخة التي بخط شمس الدين الزرقاتي المتأمله على نسخة
الشارح ومواهبه وفي نسخة وفي قوله على وقت القبول الاتفا في ان يوجب
عدا هو وصف بن عبد الله السعدي ذكره سبل في الكفاي وذكره كشيته الامم لو
جعلت الطحاوي في شرح الامم وقد قلنا دعوى الشارح قاله لما روي الشعبي
عن حنيفة والصواب كما ذكرنا عن حنيفة في نسخة وفي نسخة اخرى عن ابن حنيفة قال
سألت عليا هل عندكم شئ مما ليس في القرآن فقال لعلي وذاك الاستيوان لا يقتل مسلم